الاولى علتين وانما قام الجمع مقامهما لان كونه جمعا منزله عله
كونه على صيغه لانظير لها في الاحاد بمنزله عله اخرى ولهذا لو نكرته
لها كما تقدم لم ينصرف لشبهه بالمفرد واما وزن الفعل فالمراد به
ان يكون الاسم اما على وزن خاص في العله العربيه بالفعل بحيث
لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل مجردا عن فاعله كشمر
فانه علم فرس منقول من شمر مجردا عن فاعله بتشمر تشميرا فهو غير
منصرف للعلميه ووزن الفعل المختص وكذا اذا ضرب بالبنا للمفعول
وانطلق ونحوه من الافعال الماضيه المبدوه بهمزه الوصل فانه اذا
سمي بشي من ذلك كان غير منصرف للعلميه ووزن الفعل المختص واما
قيد ضرب بالبنا للمفعول لانه بالبنا للفاعل غير مختص بالفعل او يكون
الفعل به اولى اما لكثرته فيه كاثمد واصبع وابلم لقلته اوزانها
في الاسم وكثرتها في امر الثلاثي او على وزن غير خاص به بل يوجد
في الاسم من غير نقل من الفعل لكن يكون في اوله زياده اي زياده
حرف من حرف انيت كزياده الفعل اي مثل زيادته وهي به اولى لدلالة
لتها فيه على معنى بخلافها في الاسم وهو مع تلك الزياده مشارك
للفعل في وزنه وذلك كاحمد ويزيد وتغلب بفتح اوله وكسر ثالثه فان
كلا منها غير منصرف للعلميه ووزن الفعل وفي اوله زياده كزياده الفعل
ولا يزيد في الوزن المذكوران يكون لازما غير متغير الى مثال فلو سمي
بامرىء ورد وقيل لم يمنع من الصرف واما اذا اسمي بفعل اوله همزه
وصل وجب قطعها بخلاف ما اذا اسمي باسم اوله همزة وصل فانها
تبقى بعد التسميه على ما هي عليه واما العدل هو مصدر مبني للمفعول
اي معدوليه الاسم فهو خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته
الاصليه عن صيغته التي كان اصله ان يكون عليها الى صيغه اخرى
بلا تفاوت في المعنى والماده فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف
للعدل والصفه فانه ليس فيه عدل حتى يمنع الصرف والخروج اما تحقيقا

٢٣ بان يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الاصليه الى اخرى
كاحاد بضم الهمزه وموحد بفتح اوله وثالثه وثنا بضم اوله ومثنى وثلاث
بضم اوله ومثلث بفتح اوله وثالثه وسكون ثانيه ورباع بضم اوله
ومربع كمثلث وهكذا الى عشر ه دخل الغايه فانها اي الامثله المذكوره
معدوله عن الفاظ العدد الاصول من واحد الى عشره حاله كونها
مكرره فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثنا ومثنى
معدولين عن اثنين وهكذا لان المراد من احاد واخواته العدد
المكرر فاذا عرفت ذلك فاصل قولك جا القوم احادا واحدا واحدا
وكذا اصل موحد في قولك جا القوم موحدا جاوا واحدا واحدا واصل
جاوا مثنى جاوا اثنين اثنين وكذا الباقي والدليل على ان اصلها
كذلك ان معناها مكرر والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ
ايضا مكررا ليوافق الدال المدلول فعلم ان اصلها لفظ مكرر واما
تقديرا بان لا يدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك
الاسم الا انه لما نظر فيه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلميه
فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم كالاعلام التي على وزن فعل بضم
اوله وفتح ثانيه كعمر وزفر وزحل فانها لما سمعت في كلامهم ممنوعه
من الصرف وليس فيها عله ظاهره غير العلميه ومن كان قاعدتهم
ان الاسم لم يمنع من الصرف الا اذا كان فيه علتان قدروا فيها العدل
لانه مكانه دون غيره وانها معدوله عن عامر وزافر وزاحل لئلا
يلزم منع الصرف من علة واحده واما التانيث المانع من الصرف
فهو على ثلاثه اقسام تانيث بالالف وتانيث بالمعنى التا وتانيث
بالمعنى فالتانيث بالالف يمنع الصرف اي يستقل بمنع صرف ما هي فيه
مطلقا اي سوا كان نكره او معرفه مفردا او جمعا اسما او صفه
وسوا كانت الالف مقصوره كحبلى ومرضى وذكرى او ممدوده
كصحراء وحمرا وزكريا بهمزه بعد الالف وكذا اشياء عند سيبويه